

عنه محرم باشا

# وحدة وادى النيل

المحاضرة التى ألقىت  
بجمعية للمهندسين الملكية المصرية  
فى أول مايو سنة ١٩٤٧

**ESEN-CPS-BK-0000000225-ESE**

**00426226**

عثمانه محرم باننا

# وحدة وادى النيل

المحاضرة التى ألقى  
بجمعية المهندسين الملكية المصرية  
فى أول مايو سنة ١٩٤٧



# وحدة وادى النيل

المهندس عثمان محرم باشا

وزير الأشغال الأسبق

أيها السادة :

لقد كان طبيعياً أن يساهم المهندس المصرى بأكبر نصيب فى المعركة الدائرة اليوم حول وحدة وادى النيل من الناحية الهندسية ذلك لأنها معركة الحياة بالنسبة لشطرى الوادى مصره وسودانه على السواء .

ولذلك نهضت نقابة المهندسين وجمعيتهم للقيام بهذا الواجب الوطنى وترددت فى هذه القاعة أصوات المختصين من الزملاء خلال الأسابيع الأربعة الماضية منادية بالوحدة المستندة إلى الروابط الطبيعية والإيدرو ليكية والإقتصادية وأولاً وقبل كل شىء الصالح المشترك بين أهل الوادى جميعاً .

ولقد افتتح صديقى وزميلى عبد القوى أحمد باشا سلسلة هذه المحاضرات ببيان جامع شامل امتاز بمعلوماته المستمدة من طول إقامته بالسودان سواء وهو مهندس مقيم لعملية إنشاء خزان جبل الأولياء أو عندما كان أول مصرى شغل منصب مفتش عام الرى المصرى بالسودان كنتيجة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . تلك المعاهدة التى نصت على أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل متصلة بأعمال مصلحته . فكانت كسبا لمصر من هذه الناحية ولم تضيع عليها حقاً قديماً لأنه إلى يوم عقد تلك المعاهدة فى عام ١٩٣٦ كان جميع مفتشى عموم الرى المصرى بالسودان ومساعدتهم بل ومفتشى الرى هناك من الانجليز . ولم

يشغل هذه المناصب الكبرى مصريون إلا تنفيذاً لتلك المعاهدة .  
ولن يقلل من قيمة هذه الحقيقة ما يقال من أن أمر النيل يخضع لاتفاقية  
سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وانجلترا ذلك لأن الاتفاقية المذكورة تلخص  
في أن الانجليز عندما أرادوا الانتفاع بإقامة خزان مكوار الذى سمي فيما  
بعد خزان سنار لرى أراضي الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين  
دون صالح أبناء السودان وضعوا هذه الاتفاقية ليقولوا فيها أنهم احتفظوا لمصر  
بحقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل . وكانت هذه الاتفاقية أشبه شيء  
بالتصريحات التى تصدر عن جانب واحد وهو الجانب القوى دائماً . كما أنها  
- مع الأسف الشديد - كانت أول مظهر رسمى من مظاهر الحركات  
الانفصالية بين مصر والسودان لأنها تتحدث عن كل منهما على أنه قطر  
مستقل عن الآخر ولا يربطهما صالح مشترك .

وقد تعاقب على هذا المنبر بعد سعادة عبد القوى أحمد باشا زملاء أفاضل  
من المهندسين التوابع الذين اختصوا في الأبحاث التى عرضوا لها . كما تفضل  
مشكوراً كل من سعادة صديق فؤاد أباطه باشا مدير عام الجمعية الزراعية  
الملكية والأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة ببسط أولها  
لخضراتكم مشاهداته وتجاربه عن السودان في بيان مستفيض وتفضل الثانى  
بالكلام عن الوحدة الاقتصادية كلاماً مدعماً بالإحصاءات والتدليل العلى .  
وشاركاً بذلك المهندسين في هذه الدراسات القيمة إثباتاً للوحدة بين مصر  
والسودان وتذكيراً بها وتسديداً لجهود الأمة في سبيلها .

وجملة القول فيما سمعتموه من حضراتهم أن هذا الرباط المقدس الذى  
يجمع بين مصر والسودان إنما هو رباط الحياة نفسها .

وبعد هذا يتلخص ما ورد متصلاً بالمحاضرات التى ألقىت على حضراتكم  
في مشروعات كثيرة سميت بأسمائها ومنها الموجود فعلاً ومنها الجديد المقترح  
لمواجهة مستقبل هذا الوطن المتحد شمالاً وجنوباً .

وتتركز المبادئ التي قامت عليها تلك الدراسات فيما يأتى :  
أولاً — أن التوسع الزراعى والتقدم الصناعى بمصر والسودان معاً  
مكفول بالموارد الطبيعية لنهر النيل إذا حسن استخدامها والقيام على تنظيمها  
سواء لتخزين أو لمنع خطر الفيضان .

ثانياً — أن المشروعات التي أقيمت أو تقام مستقبلاً على النهر فى أى  
موقع منه بمصر أو السودان تؤثر وتتأثر بالمشروعات المقامة فعلاً أو التي تقام  
مستقبلاً فى الأجزاء الأخرى منه .

ثالثاً — أن السيطرة على النهر من منبعه إلى مصبه والقبول الفصل فى  
المشروعات التي أقيمت أو تقام فى أى موقع منه يجب أن تكون فى يد واحدة  
هى يد الحكومة المصرية دون غيرها .

\*\*\*

ولكيلا يظن أحد أننا نضع المبادئ ونرسم الخطط وفق هوانا لتعزيز  
مطلبنا فى وحدة وادى النيل وإثبات أن صالح أهل الوادى جميعهم إنما هو فى  
هذه الوحدة فإنى استخلص لحضراتكم هذه المبادئ نفسها من أقوال رجل  
يعتبر فى الطليعة من رجال الفن الانجليز الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ مصر  
الحديث منذ عهد الاحتلال . وسترون فى أقواله التى كان يسجلها بعيدة عن  
شوائب السياسة أنه كان يؤمن مثلنا بضرورة اتحاد مصر والسودان .

قال السير وليم جارسطن مستشار نظارة الأشغال العمومية فى كتابه  
( الدليل فى موارد أعلى النيل ) الذى وضعه فى ٢١ مارس سنة ١٩٠٤ بعد  
أن جاب مناطق أعلى جنوب السودان عدة مرات دراساً باحثاً ما يأتى :

أولاً — بصدد المشروعات الواجب القيام بها لضبط النيل قال جنابه  
ما يأتى نصه :

( هذه المشاريع هى تخليص النيل الأعلى من المنافع التى يضيع فيها أكثر )

من نصف مائه . وضبط مياه البحيرات الإستوائية الكبرى وتعديلها حتى يمد النيل عند ما يراد مده . ورفع منسوب النيل الأزرق لسقيا البقاع الطيبة التي يشق في أدبها . وإعداد مورد لمصر كاف لإرواء عامة البسيط الواقع فيما بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط ووقاية الأرض من طغيان الفيض ) .

ثانياً — قال جنبه في نفس الكتاب عن ارتباط وتأثر المشروعات ببعضها ما يأتي نصه :

( أن كل ما يتعلق من المشاريع بتدبير مياه النيل في الأقطار السودانية يكون للديار المصرية فيه خير دائم ، لأن كل القطرين يستورد ماءه من مصدر واحد ومعدل زكاه زراعتهما على نهر واحد . ولذلك يستحيل أن يستخرج مشروع من مشاريع الري ذات الشأن من أجل بلد منهما ولا تتناول عوامله البلد الآخر )

ثالثاً — قال جنبه عن موضع السيطرة على النيل في يد واحدة هي يد مصر ما يأتي نصه :

( وإن لا أرى بدأ من إيجاز الكلام على مسألة هي من الأهمية بمكان ذلك أنه إذا اتفق القوم على وجوب تنظيم مصلحة رى في أقاليم السودان فالضرورة تقضى بأن تكون مصلحة الري بأجمعها تحت رقابة نظارة الأشغال المصرية وتكون مصلحة رى السودان فرعاً لها . ذلك أمر لا مندوحة عنه . وأما أعمالها فتستكون فنية بحتة وتتناول إقامة الأعمال الصناعية التي سيكون لها شأن في إيراد النيل . ومن الواجب أن يكون التحكم في مياه هذا النهر موكولاً كله لمصلحة واحدة . فإنه لا يصح تعدد السلطة في مسألة خطيرة كهذه المسألة . ولا يختلف اثنان في وجوب إناطة نظارة الأشغال العمومية بمصر بمراقبة المياه . ولا شك في أن حكومة السودان تكون أول من يسلم بهذا الأمر وآخر من يتمنى خلاف ذلك فمن مصلحة مصر والسودان أن تقر هذه القاعدة وتتبع . وبما أن للحكومة المصرية مصلحة كبرى في هذا المطلب



فمن العدل أن تقوم مصر بجميع نفقات مصلحة الري ولا تكلف السودان منها بشيء لأنها نفقة ليس للسودان عليها سيطرة ولو أنه سيصيبه من نفاذ ذلك المشروع نفع أوفر .

أيها السادة :

ما تقدم يتضح أن الحقائق الثابتة التي أوردناها يقول بها المهندس المصري نتيجة تجارب أكثر من نصف قرن كما كان يقول بها أكابر المهندسين الانجليز قولاً غالياً لوجه الفن .

وإذا شئنا أن نضرب الأمثال من الواقع الملبوس لدلال على ثبوت هذه الحقائق لضاق بنا المجال . ولهذا نكتفي بالأمثلة الآتية :

أولاً — فيما يتعلق بكفاية موارد النيل الطبيعية لاحتياجات مصر والسودان معا في الحال والاستقبال بشيء من التنظيم والضبط يمكن أن نقول أن مصر باقامة خزان أسوان وتعليته مرتين وإقامة خزان جبل الأولياء قد استطاعت أن تضي في التوسع الزراعي باستصلاح الأراضي البور بشمال الدلتا وزيادة المساحة التي تزرع أرزا وبتحويل جانب يذكر من أراضي الحياض بالوجه القبلي إلى الري المستديم . كما أن أراضي الجزيرة بالسودان — بواسطة خزان سنار — قد بدىء بزيادة مساحة فيها بلغ أقصاها في البداية ثلثمائة ألف فدان ثم تزايدت حتى وصلت أخيراً إلى نحو المليون وهي قابلة لزيادة جديدة تبلغ مليونين آخرين من الأفدنة .

وكل ذلك فضلاً عن أنه لا تزال هناك مشروعات جديدة يمكن أن تقام سواء في مصر أو السودان لمقابلة التوسع الزراعي المنشود بشرطى الوادى وكذلك التوسع الصناعى . ولا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه المشروعات والمفاضلة بينها لأن ذلك يقتضى دراسات طويلة ومراعاة اعتبارات ليس المجال اليوم مجال بحثها .

ثانياً - فيما يتعلق باثبات تأثير وتأثر المشروعات التي تقام بأى موقع من النيل في المشروعات التي أقيمت أو تقام في مواقع أخرى منه نقول إنه عندما أنشئ خزان سنار على النيل الأزرق لرى أراضي الجزيرة كان لا بد لمصر - في سبيل الحصول على المناسيب الضرورية لاسيما في السنين المنخفضة الفيضان - لضمان رى الحياض منه أن تنشئ قناطر نجع حمادى في عام ١٩٢٧ وتقوم بتقوية قناطر أسيوط في عام ١٩٣٦ وتقوية قناطر إسنا في عام ١٩٤٣ . وقد بلغت تكاليف هذه المشروعات التي أقامتها مصر كنتيجة حتمية لانشاء خزان سنار لرى أراضي الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين أضعاف التكاليف التي أنفقتها حكومة السودان في إقامة ذلك الخزان . ولم يكن لمصر مندوحة عن ذلك لأن أى اقتطاع أو حجز للمياه في السودان إنما هو إنقاص من كميات المياه ومناسيبها اللازمة لرى الحياض للفترة الطويلة من أوائل أغسطس إلى ١٥ أكتوبر من كل عام . ولسنا ننسى - والعهد قريب - أن مساحات كبيرة جدا من حياض مديرية قنا تخلفت عن الرى في فيضان عام ١٩٤١ لأن تقوية قناطر إسنا لم يكن العمل فيها قد بدأ فعلا .

ثالثاً - أما فيما يتعلق بضرورة أن تكون اليد المسيطرة على نهر النيل ومشروعاته من منبعه إلى مصبه يدا واحدة وهي يد مصر دون غيرها لمصلحة مصر والسودان معا . فلست أدري من أى نقطة أبدأ الحديث فيها وهل يكون ذلك أيام كان المهندسون الانجليز - في بدء الاحتلال - يقررون للفن وحده لا السياسة أو الاستعمار أن السلطة على نهر النيل في كامل طوله ينبغي أن تكون لمصر كما جاء في أقوال السير ويليم جارستن التي اثبتنا نصها آنفاً . وكما جاء على لسان السير ويليم ويلسكوكس في كتابه « خزان أسوان » حيث قال ما نصه :

« يجب ألا ننسى أن تصرف بحيرة فيكتوريا وقدره ٣٠ ألف قدم مكعب في الثانية الواحدة يمر من جنادل ربيون . واتساع هذا المكان ٤٠٠ متر من

السهل سدها . وبما أن هذه البحيرة هي المصدر الحقيقي للنيل الأبيض فكل سيد يسيطر عليها يمسك بيده زمام الحياة في مصر .

أقول هل أبدا بهذا الاستشهاد وأقف عنده إذ أن فيه السكفاية ؟ أم أسير مع تسلسل الحوادث فأصل إلى عام ١٩٢٠ حيث كانت الحركة الوطنية المصرية في عنفوانها وحيث كان اجماع المهندسين منعقدا على مناهضة المشروعات التي أصر الإنجليز حينذاك على إقامتها في السودان بفكرة استعمارية مغرضة وعلى الأخص منها مشروع خزان جبل الأولياء الذي أذكر لصديقي عبد القوي أحد باشا أنه كان أحد المناضلين إذ ذاك في سبيل عدم إقامته نظرا لما هو معروف من أن من يسيطر عليه يستطيع إذا أراد الإضرار بمصر أن يمنع المياه الواردة بالنيل الأبيض وهي الإيراد الطبيعي الخاص بالزراعات الصيفية في مصر بل ومياه الشرب أيضا .

ثم نخطو بعد ذلك إلى عام ١٩٢٥ فنجد أن حادثا فرديا هو مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان كان كافيا أن تقمع انجلترا في انذارها المشهور الحكومة المصرية بندا عجيبا هو تحللها من قيد المساحة المنزرعة في أراضي الجزيرة حيث تزيدا إلى الحد الذي تشاؤم به بالتالي تحكمها في حقوق مصر من المياه .

ثم تدرجوا من ذلك إلى تدعيم فكرة الانفصال بين مصر والسودان فأخذوا جانب السودان في مفاوضات اتفاقية مياه النيل التي تم توقيعها فيها بعد في عام ١٩٢٩ ، صمموا على أن تقيم مصر خزان جبل الأولياء لصالحها - كما كانوا يقولون - وألحوا في ذلك إلحاحا عنيفا ، كان بعضه ظاهرا وكان أغلبه مستورا وكان من حسن حظي أن استطعت وأنا وزير للأشغال في عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أن أحول هذا الاتجاه ناحية أخرى أكثر أمنا لمصر وضمانا لمصالحها . فلم يكن هناك خلاف على أن مضر بحاجة إلى زيادة المخزون

من المياه وأنها تستطيع تدبير تلك الزيادة بإقامة خزان جبل الأولياء أو بغيره من خزانات في السودان . ولكن المهد كان قريبا بإنذار الإنجليز في حادث مقتل السردار بحيث لا نكون مقدرين واجبا الوطنى إذا ساعدنا على الإكثار من تلك السلاسل التى توضع حول أعناقنا ويكون زمامها فى أيدى من لا يشفق علينا ولا يرحمنا . ولهذا عملت جاهدا غير متوان على أن نستعيص بتعليق ثانية لخزان أسوان عن إنشاء خزان جبل الأولياء . وللحق أقول إن دراساتى للتعليق الثانية لخزان أسوان كانت مسبقة بتفكير سديد لرجل يعتبر فى الطليعة بين المهندسين المصريين وهو نقيبنا ورئيس جمعيتنا الهندسية معالى محمد شفيق باشا . ولقد لقيت مقاومة شديدة فى هذا السبيل ، وكان أعجب شئ فى تلك المقاومة ما ادعاه الإنجليز من شدة خوفهم على خزان أسوان أن ينهار . ولست اليوم بصدد الحديث عما بذلنا وما لاقينا ، وعن المناورات والمحاولات ، وعن التدخل المستور والسافر ، نعم .... لأن يكون حديثى اليوم عن شئ من هذا فإنه مسطور فى التاريخ وإنما الذى يعينى هو استخلاص العبرة من تلك المحاولات فقد أقر الخبراء العالميون الدراسة التى جبرناها لهذه التعليق وتمت بالفعل وجنت البلاد ثمارها ، ولكن هذا لم يمنع الإنجليز من أن يصرروا على إقامة خزان جبل الأولياء حتى تم لهم ما أرادوا وبدى فى إنشاء الخزان المذكور فى عام ١٩٣٤ .

من ذلك يتضح أن العمل الذى يمكن أن يقام فى السودان وينتفع به كل من مصر والسودان لا يمكن لمصر أن تطمئن إليه إلا إذا ضمنت السيطرة عليه والحيلولة بين الأجانب المستعمر وبين التحكم فيه حتى لا تعرض زراعتها وثروتها بل وحياة أبنائها لخطر محقق إذا تغلبت الشهوة الإستعمارية على العاطفة الإنسانية .

أيها السادة :

لا شك فى أن وحدة وادى النيل قضية من أغنى القضايا بأدلتها الحاسمة .

وحسينا من هذه الأدلة الدليل الأزل الذى لا يفنى أبداً وهو هذا النهر المبارك الذى خطته يد الله .

إني أدع الكلام فى وحدة وادى النيل بعد الذى سمعتموه من البحوث الفياضة لأن هذه الوحدة أوضح وأبقى على الزمن من أى كلام يقال فيها .

وليكن الشأن الذى نعى به دائماً هو إبراء شعب وادى النيل من سموم الاستعمار وجمع قلوب أبناء الشطرين على تخلص واديه من أولئك المستعمرين الدخلاء . وإنه لأمر مستطاع وأكاد أراه قريباً ما دامت تتأجج هنا وهناك هذه الشعلة المباركة من الوعى والإدراك وحماسة الجهاد والكفاح .

أيها السادة :

لم تعد نيات الإنجليز فى السودان خافية على أحد . لقد نطقت بها أعمالهم وتصرفاتهم أكثر مما نطقت بها الألسن والأفلام . ومن البداهة بمكان بعيد أنهم لم يذهبوا إليه ويتهاكوا على البقاء فيه إلى حد الإستاتة — على بعد ما بينهم وبينه وطنا وجنسا — مجرد ما يزعمونه من الرحمة بأهله والرغبة فى ترفيته . فذلك معنى من أبعد المعانى عن سياسة أولئك الذين عرفوا فى تاريخهم الطويل بأنهم تجار مستعمرون لا يطأون أرضاً إلا ليضيفوها إلى حساب دولتهم ولا يتعاملون مع شعب إلا ليعتصروه ويحتلبوا أسباب الرزق فيه وإن أمكن أبادوه .

وجودهم بالسودان خمسين عاماً كاملة يقترب هذه الحقيقة الصارخة . وما كان يمكن أن يكونوا على غير ما طبعوا عليه واشتهروا به . وفى رسالة إخواننا أعضاء الوفد السودانى عن مآسى الانجليز فى السودان تفصيل واف لسياساتهم التقليدية فى الاستعمار فهناك — كما فى كل بلد استعمروه — فقر وجهل وتفرقة واحتكار وعدوان وظلم .

ونحن في مصر أعرف الناس بهذه السياسة فقد تجرنا كأسها المريرة قبل إخواننا السودانيين . وأصبحنا أكثر حذراً من الإنجليز وأفاعيلهم حتى أننا في عام ١٩٤٣ بدأنا نفكر من جديد وندرس إمكان عمل تغطية نائمة لحزان أسوان مع تنفيذ مشروع وادي الريان بالصحراء جنوب الفيوم وقطعنا في المشروع الأخير خطوات تنفيذية واسعة ليزيد في مخزون مياهنا وتتوق أخطار الفيضانات العالية داخل الحدود التي نسيطر عليها ونحول دون عدوان التحكم الإنجليزي في مصادر حياتنا لو أننا اتجهنا في تنفيذ هذه المشروعات إلى مروي بالسودان أو منطقة السندود هناك أو البحيرات الاستوائية البعيدة عن متناول أيدينا قبل أن نصفي حسابنا مع الإنجليز ونخرجهم من ديارنا ليصبح الوادي خالصة لأبنائه مصريين وسودانيين يتعاونون على ما فيه خيرهم المشترك .

أيها السادة :

لقد خبرنا السياسة الإنجليزية قديماً كما خبرها إخواننا السودانيون فيما بعد . فمرقنا كما عرفوا أخيراً كيف أنها تعتمد عن قصد وسوء نية إلى تقطيع أوصال الوادي وتقسيمه إلى مناطق مختلفة عسراً ويسراً . ففي مصر تبين ملحوظ بين أهل الوجه البحري وأهل الوجه القبلي وأهل بلاد النوبة - تبين في عامة الأحوال الاجتماعية لينظر الناس من الشمال إلى الجنوب فيرضوا ولينظروا من الجنوب إلى الشمال فيسخطوا . وذلك هو نفس الحال اليوم في السودان فأهل الشمال يختلفون عن أهل الجنوب ليقضى الأمر بينهم إلى ذات الغاية والآخر . وهكذا تضي السياسة الاستعمارية تفريقاً بين أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد . والنتيجة دائماً هي خسران الشعب ليغتم الإنجليز . ومن هنا لا يختلف اثنان في أن إنجلترا كأي دولة استعمارية لا تبغي خيراً لأهل البلاد . ولن يكون وجودها هنا أو هناك إلا لاحتكار الخير لحسابها الخاص .

وأيضاً هكذا الحال إذا كان الأمر في يد أهل البلاد أنفسهم ولنا بذلك نلقى القول جزافاً أو نقيم الدعوى من غير دليل . فأكاد المصريون يظفرون بجانب من الحرية السياسية في ظل حكم دستوري لم يظهر من الاحتلال العسكري خلال السنوات القليلة الماضية حتى باحدوا إلى إصلاح ما أفسده الإنجليز وعكسوا الأغراض التي أقاموا عليها سياستهم الإستعمارية فانهجوا بمشروعاتهم المائية والإصلاحية إلى المناطق الجنوبية .

وإني أحمده إذ كان لشخصي الضعيف نصيب في تحقيق هذه السياسة الوطنية . ففي ربيع القرن الماضي حيث أطلقت أيدي المصريين بعض الشيء في إدارة شؤونهم نظرنا فوجدنا الحكم الإنجليزي قد عمد طبقاً لسياسة مرسومة إلى جعل بلاد التوبة التي كانت معروفة في التاريخ القديم ببلاد الكنوز - يجعلوها عن عمد أفقر من مديرية أسوان . كما جعلوا مديرية أسوان أفقر من مديرية قنا التي كانت بدورها أفقر من مديرية جرجا التي تليها شمالاً وهكذا وهكذا . ولقد تلا عليكم حضرة الأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة إحصاءات عن نصيب الفرد في الثروة الزراعية في كل من مديريات الوجهين البحري والقبلي فكانت مصداقاً لما أقوله الآن ولما هو محسوس ملموس من أن الفقر يتدرج صعوداً إلى الجنوب . ولعل للإنجليز حكمة في ذلك هي أن يدفعوا أهالي تلك الأقاليم - بعد إفقارها وتضييق سبل الحياة على أهلها إلى التماس رزقهم في الشمال فتتفقر المناطق القبلية وتبعد الشقة بين مصر والسودان لغرض استعماري أصيل مبيت هو أن يصبح في مقدورهم في يوم من الأيام - عندما تضطربم الوطنية المصرية للجللاء عن مصر - أن يحكموها من السودان بوضعهم يدهم على مصدر حياتها باستخدام المنشآت التي أقيمت وتقام على النيل هناك بواسطة المصريين وبأموالهم .

ولنا في هذا القول متدعين ، فقد بدأ انكشفت نيات الإنجليز هذه

للفرنسيين - وقت أن كانت فرنسا منافسا قويا لهم في السودان وأفريقيا وقد عبروا عنها في تقاريرهم أصرح تعبير . وفي كتاب « مآسى الإنجليز في السودان » الذى وضعه إخواننا أعضاء وفد السودان نتيجة دراساتهم لقضية وحدة الوادى دراسة دقيقة عبارة وردت في تقرير قدمه الكولونيل مونيل لوزارة الخارجية الفرنسية عن حملة فاشودة قال فيها :

« إن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى أن السودان المتراعى الأطراف الغنى يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانجلترا . إن إنجلترا لن تفكر في الجلاء عن مصر إلا إذا تم لها امتلاك السودان . فعند ذلك يستطيع الإنجليز أن يصرفوا حاصلات السودان دون أن تمر بمصر . ومتى تم للإنجليز امتلاك منابع النيل الأعلى والمتوسط ففي استطاعتهم بيع بعض الخزانات إخصاب منطقة النيل الأدنى أو إيجادها حسبما يحلو لهم .

أيها السادة :

قلت إثنينا نبات الإنجليز وأغراضهم المبيتة في العمل على إفقار المناطق القبلية طول مدة احتلالهم لمصر والسودان ضعفا وراء فصل شطرى الوادى وحكم مصر من السودان عند ما يحين الحين . فلما انكشف لنا ذلك واضحا جليا اتجهنا بمشروعاتنا المائية إلى تلك المناطق لتفويت تلك الأغراض . ولما سأل أن يسأل عما صنعنا .

لقد صنعنا الكثير في ربع القرن الماضى وهى فترة وجيزة في حياة الأمم خصوصا إذا لوحظ أن حريقتنا في العمل خلالها لم تكن كاملة . فقد أنشأنا قناطر نيجع حمادى في عام ١٩٢٧ على النيل لتحسين الرى الحوضى لنحو مليون ومائة ألف فدان ولتعديل نظام الرى المستديم الحوضى إلى نظام الرى المستديم لنحو ١٥٠ ألف فدان . وأنشأنا محطات لرى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان وهى الحياض



التي كانت تحرم من الري مدة سنتين في كل ثلاث سنوات وكان فلاحوها يعانون ضنك العيش ويؤس الحياة على مدار السنة . وأجرينا التعلية الثانية لجزان أسوان وهي التعلية التي تضاعفت بها كميات المياه المخزونة وأمكن بواسطتها الحجوز على الخزان لتخفيف خطر الفيضانات العالية وحماية زراعات الحياض الصيفية . ونقلنا إلى ملكية الحكومة منشآت شركة ري تجمع حمادى والبلينا بالبر الغربي للنيل ومحطتى ري أرمنت والغريرة التابعتين لشركة السكر كما أنشأنا محطة ري الحياض فوفرا للأهالى ري مساحة تبلغ نحو المائتى ألف فدان ريا مستديما مقابل دفع خمسين قرشا سنويا عن الفدان الواحد بعد أن كانت تلك الشركات تتقاضى منهم ٣٨٠ قرشا عن الفدان الواحد سنويا أجرة للرى . وأتممنا تقوية قناطر أسيوط ، ومضينا في تقوية قناطر إسنا في عام ١٩٤٣ لضمين الري الجوضى لمديرية قنا التي كثيرأ ما تخلفت منها مساحات شاسعة دون ري في سنوات متعددة فضلا عما تودى اليه تقوية هذه القناطر من إمكان تحويل الري الجوضى إلى ري مستديم في المستقبل لمساحة تبلغ نحو ثلثمائة ألف فدان بين إسنا والبلينا . ولعلكم تعجبون إذا قلت لكم إن الانجليز قد بدلوا معنا محاولات في عام ١٩٤٣ ليعطوا باسم الحرب ومقتضياتها تنفيذ تقوية قناطر إسنا ، ولهم في ذلك مكاتبات رسمية ولكنى رفضت أن أؤخر خير بلادى وأخضع مصلحتي لأحكام العسكريين فأخذت سبيل غير متردد في تنفيذ هذه التقوية التي بدأت فعلا في عام ١٩٤٣ وهي اليوم على وشك التمام .

أما بلاد النوبة فانها وإن لم تصل بعد إلى العرجة من الرعاء التي ننشدها لها إلا أنني أؤكد أن العناية بأمرها والرغبة الشديدة في توفير الري للمساحات الكبيرة من أراضيها الصالحة للزراعة محل تفكير يتجدد دائما . وإنى أذكر أنى وأنا وزير للأشغال ذهبت إلى تلك البلاد في مارس من عام ١٩٣٧ وتنقلت في كل أحيائها مستصحباً معى جميع المختصين في مصالح الري والزراعة والمساحة وقنا هناك بمعاينات وأبحاث ودراسات انتهينا منها إلى التحقق من

وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة. ولم نكد نفرغ من تلك الزيارات حتى كانت دراستنا موجودة في مذكرات وقعتها وأنا في محطة أسوان ، ولم أكد أصل إلى القاهرة حتى أخذت موافقة وزير المالية فيجلس الوزراء فالبرلمان على اعتماد بنصف مليون حنيه ينفق على خمس سنوات لإقامة محطات متعددة للرى ترفع المياه من النهر لنحو ثلاثين مترا في بعض الحالات . وذلك عملا على إسماع هؤلاء السكان الودعين وتشجيعهم على البقاء في تلك البلاد الممتدة نحو خمسمائة كيلومتر على جانبي نهر النيل والتي تعتبر صلة الوصل بين شطرى الودى مصره وسودانه . وإنه وإن كان لم ينفذ من تلك المشروعات إلا بعضها فإن باقياها لا بد أن يتم في وقت قريب بعد أن خفت صعوبات الاستيراد نوعاً ما في هذه الأيام .

ولن أحدثكم طويلا عن مشروع توليد القوى الكهربية من مساقط المياه بخزان أسوان لاستخراج البهاد وما سيكون لهذه الصناعة من أثر قوى في إحياء مديرية أسوان وبلاد النوبة وبعث الرواج والرخاء في ربوعها فذلك مشروع لا يزال قيد البحث وقد يكون الآوان آن للتعميل بتنفيذه فتم بذلك حلقات سلسلة المشروعات التي قصدت مصر من ورائها إلى العمل عكس ما كانت ترى إليه سياسة الإستعمار. ولعلنا بهذا نكون قد دفعنا بالحياة إلى المناطق القبلية وأعطينا عنايتنا الإصلاحية لأشد البلاد حاجة إلى الإصلاح ليشر جميع المواطنين بالعدل الإجتماعى منشورا بينهم على قدم المساواة

أيها السادة :

لقد ترون في بعض ما ذكرته لكم الليلة تحدثنا في السياسة . والسياسة — كما قد يقال — ليست من عمل المهندسين أو هي في القليل لا تنسق لها الدراسات الفنية التي يضطلع بها رجال الفن في هذا المكان . ولكنى أود أن أقول إن السياسة في موضوع وحدة وادى النيل هي الظل الذى يلازمه . بل هي فيه الأصل والعنصر الأول فلا مهرب لمن يتحدث عن وحدة الودى من

### الاحتكاك بالسياسة على فرط الرغبة في اجتنابها

إن أهم ما اشتملت عليه محاضرات حضرات الزملاء الأفاضل هو ضرورة تجديد شباب الرابطة التي هي الحياة نفسها بين شطرى الوادى وتجميع القوى للتعمير والإستثمار لمصلحة التوأمين لأب هو النيل . وأم هي الأرض التي وهبها لنا ، فهل من المستطاع أن يتحقق هذا من غير أن يكون مسبوقاً بالاستقلال خالصاً من شوائب الإستعمار . الجواب على هذا واحد لا يتعدد . وهو . كلا .

وإذن فالسياسة تلاحقنا معشر المهندسين كما تلاحق جميع أبناء النيل . على أننا ونحن نمس السياسة مضطرين إن كان الموضوع سياسياً في أصله وفي روحه لا أكتفكم أنى متفائل بأن ساعة الخلاص آتية لا ريب فيها . فلن يبقِ الانجليز إلى الأبد في بلاد لا تريدكم ولا ترغب فيهم . وقد قويت إرادتنا في الخلاص واجتمعت قلوبنا عليه ولهذا فإنه منا - كما قلت - غير بعيد .

وحديثنا عن وحدة وادى النيل يقتضيه صالح الوطن الواحد وله في الماضى البعيد ذكر طويل . وما أريد أن أذهب بعيداً في استنطاق التاريخ القديم على كثرة ما فيه من أدلة وشواهد . فذلك أمر يطول . على أنه يكفينا أن نذكر في ذلك أقرب الحوادث إلى زمننا . فهذا محمد على الكبير وولده العظيم ابراهيم وحفيده إسماعيل رضوان الله عليهم أجمعين قد أدركوا أن الحياة في الوادى لا تكتمل ولا تتحقق إلا بوصول شطريه وربط أدناه بأعلاه . وقد ألهمهم بعد النظر والشعور بضرورة الوحدة إن منابع النيل - التي يستمد منها الوادى كله حياته ووجوده - ينبغى أن تكون في قبضة اليد الوطنية القائمة بالحكم فكانت بعوهم الأولى إلى كشف هذه المنابع ثم كان بعدها ما يسمى فتحاً وما يجب أن يسمى استعادة ووصلا . ومن ثم كان ما لا يزال ناهضاً من آثار الحكم المصرى في الجنوب والشمال وهي آثار بليغة في الدلالة

اتجاه هذا الحكم إلى تعمير السودان وتهذيب الحياة فيه تحويلاً للبدواة إلى اجتماع ، وقضاء على ما كان فاشياً من العبودية والرق ، وإنشاء للشروعات الزراعية والاقتصادية وما إلى ذلك من مظاهر الرقي والتقدم ووفرة الأرزاق ولو قدر للحكم الوطني أن يمضى في سيره مقطوراً مع الزمن متصلاً بأوله بآخره لارتفع بالسودان إلى القمة والذروة . ولما كان وجه المقارنة بينه وبين ذلك الحكم الأجبن الذى ظل خمسين عاماً يستنزف دمه وبزعم أنه يحياه . ويفقره ويدعي أنه يغنيه .

أيها السادة :

من الحقائق التى لا تفتقر إلى بيان أن الحكم الوطنى حينما يكون متحرراً من القيود يستطيع أن يبلغ أقصى المدى فى تحقيق الإصلاح العام بما لا يقاس والدليل على ذلك هو ما أتينا عليه آنفاً من ذكر طرف من المشروعات التى أملتها الوطنية المصرية الصميمة على الحكومات المصرية نحو بلاد الصعيد الأعلى . والى بلغت تكاليفها عشرات الملايين من الجنيهات ووصل مدى أثرها الإصلاحى إلى ملايين الافدنة مستهدفين رخاء إخواننا أهل الصعيد وبلاد النوبة الذين حرّمهم الاستعمار عامداً أثناء سيطرته كل خير وكل عدل .

ونحن الذين نادى بالوحدة بين مصر والسودان على نظام الوحدة بين الوجهين البحرى والقبلى لا نبغى فى السودان استعماراً أو استثماراً وإنما نرجو له الرقى والرخاء والتقدم لأنه قطعة من الوطن وأهله أخوة لنا فى الوطن . لهم مالنا من حقوق وعليم ما علينا من واجبات .

يقول إخواننا أعضاء وفد السودان فى كتابهم مأسى الانجليز فى السودان . « أن الانجليز أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل . وأكثروا ترديد هذه النخمة لى يلقوا فى روع أبناء السودان أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان » .

ونقول نحن المصريين لإخواننا السودانيين في الرد على هذه الدعاية الانجليزية التي ترى إلى التفرقة بين أهل الوطن الواحد في شطريه مصر والسودان ، أن هذه العاطفة الانجليزية الاستعمارية التي يتظاهرون بها نحو السودان وأهله إنما هي أشبه شيء بعاطفة الذئب نحو الشاة ، فهو يخوفها من الانضمام إلى أخواتها لينفرد هو بها فيأكلها هادئاً مطمئناً .

ولا أدل على عرفان إخواننا السودانيين بحقيقة هذا النفاق الاستعماري من أنهم وهم يسمعون ذلك من الانجليز يحجى إلى مصر وقدم الممثل لأغليتهم ليدافع بحجارة عن قضية وحدة وادي النيل والمطالبة بجملاء الانجليز لاعتصم وحدها بل عن السودان أيضاً . وإخواننا السودانيون يعرفون أكثر مما نعرف أن الانجليز وهم يسيطرون على السودان ومصر معاً لم يصنعوا للسودانيين شيئاً يظهرهم به نوابهم الطيبة نحوهم . ففصلهم مناطق السودان الجنوبية عن جزئه الشمال والحيلولة دون إتصال سكان الشمال بسكان الجنوب ، إنما قصدوا من وراءه إلى الاستئثار بتلك المناطق الجنوبية من السودان ، وهي مناطق تنمو زراعتها على الأمطار دون حاجة إلى النيل أو مشروعات تقام عليه . وهم بذلك يستأثرون بخيراتهم لأنفسهم دون السكان الذين لا يزالون يعيشون على القفطرة . وإخواننا السودانيون يعرفون كذلك أن الانجليز بضغظهم على الحكومات المصرية المتعاقبة للموافقة على إنشاء خزان سنار بالجزيرة وجبل الأولياء على النيل الأبيض وإصلاح منطقة السدود إنما يستهدفونه لمصلحتهم الذاتية الاستعمارية ليس غير .

خزان ( سنار ) أنشئ لمصلحة الانجليز خاصة وكذلك الحال في مشروع نهر الجاش . ومشروع خزان جبل الأولياء جعلوه مقابلاً لما طالبوا به من مشروعات لا تمت لصالح السودانيين بصلة وخيرها عائد على الانجليز وحدهم وفي الوقت نفسه فإن مثل خزان جبل الأولياء يكون أداة جاهزة للضغط على مصر وتهديدها بالموت عند الاقتضاء في حين أن مصر عندما تورط

في عملية شق قناة بمنطقة السودان بدعوى توفير المياه اللازمة لها ، فإنها في الواقع تكون قد ساعدت على تخفيف مساحات شاسعة يستغلها الانجليز في الزراعة لصالحهم على نفس النظام الذي اتبعوه في مشروع الجزيرة حيث اغتصبوا أملاك الأهالي اغتصاباً وسخروهم في خدمتها واستخلصوا لمصلحتهم وحدهم خيراتها الوفيرة .

ولكى نضع الأمر في نصابه وتنفى عن مصر أية شبهة في نواياها الطيبة نحو قضية وحدة وادنى النيل من منبعه إلى مصبه أستطيع أن ألخص الموقف في الحقائق الآتية :

( أولاً ) أن إتحاد مصر والسودان لا يفهم منه ولا يمكن أن يترتب عليه انفراد مصر وحدها بمصلحة خاصة على حساب السودان . وأن إتحادهما كشرطين لوطن واحد يتم كل منهما الآخر إنما هو كإتحاد الوجه البحرى بالقلي تماماً . وكما وحدت الطبيعة بينهما فإنها لم تجعل من أحدهما منافساً للآخر في أى ناحية من النواحي . وإذا أخذنا الزراعة كعنصر أساسى نضرب به مثلاً في هذا السبيل فانتا نجد أن زراعة القطن تجود في شمال مصر أكثر منها في أعلى الوجه القبلى وفى السودان من حيث الكمية والصنف ، فى حين أن الأرز لا يجود إلا في شمال الوجه البحرى ولا يمكن أن يزرع في السودان . والحبوب بكل أنواعها ، وكذلك القصب تجود زراعتها في الوجه القبلى . وبهذا يمكن تخصيص كل إقليم في الرادى المتحد لزراعة النوع الذى يجود فيه فلا تعارض المصالح ويحصل الوطن الواحد فى مجموعه على خير إنتاج قوى يزيد فى رخاء الأهالي جميعاً وسمية ثرواتهم وتحسين مستوى معيشتهم .

( ثانياً ) أن الانجليز كحكام فليين لمصر من وراء الحكومات المصرية أيام استعمارهم لها وكحكام ظاهرين للسودان باسم الحكم الثنائى قد استطاعوا لصالحهم الاستعمارى وحده أن يؤمنوا سياستهم على التفريق بين مصر

والسودان كقطرين منفصلين . وتبادوا في تطبيق هذه السياسة الخطرة إلى حد أن اضطروا مصر أن تتحدث عن مشروعاتها في السودان الذي يسيطر عليه الانجليز على أنه قطر أجنبي ، ولو استطاع الانجليز - ولم يتنبه لهم الوعي الوطني المصرى - لفصلوا بلاد النوبة عن مصر . وكذلك كانوا يفصلون الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وستكون سياسة حكومة وادى النيل الموحد في المستقبل القريب إن شاء الله - محو آثار هذا الماضى البغيض . بأن تتجه بعنايتها إلى نصف الوطن الجنوبى وهو السودان لتعطيه نصيبه من الإصلاح الذى حرم منه فى الحنين عاماً الماضى شأنه فى ذلك شأن مديريات الصعيد التى لاقت من عناية الحكومات المصرية الدستورية ما أوضحنا جانباً منه فى هذا الحديث خلال الربع قرن الماضى .

(ثالثاً) أن مصر وإن كان لا يزال باقياً فيها مساحات واسعة من الأراضى المحتاجة للإصلاح إلا أنها فى حدود المساحات المزروعة فعلاً فى الوقت الحاضر تستطيع أن تزيد فى إنتاجها الزراعى أضعافاً يادخل تعديلات فنية فى طرق الزراعة المستعملة الآن وبتحسين الصرف فى أراضيها حيث تعم المصارف المغطاة فى مثل مديرية المنوفية وتوسع نطاق الصرف العميق لتشجيع زراعة القواكه والعمل على تعدد المحاصيل الرئيسية فى البلاد وذلك إلى جانب خلق صناعات تقوم على قوى تستمد من مساقط المياه فى أسوان وباقى القناطر المقامة على النيل . وبهذا يمكن القول بأن حرص مصر على وحدتها التامة الدائمة مع السودان ليست شئاً مما يقال من الرغبة فى استثمار السودان زراعياً أو اقتصادياً أو الهجرة إليه والتملك فيه ومنافسة أهله وحرمانهم من ثمرات أراضيهم وهذه هى سياسة الحكومات المصرية الدستورية دائماً التى تقضى بأن يكون الثقل فى المناطق التى طال حرمانها من الإصلاح وعملت بها مشروعات جديدة قاصراً على أهل المنطقة أنفسهم من غير مزاحمة الأغنياء القادرين من أهل المناطق المجاورة أو البعيدة ،

(رابعاً) عندما تحقق وحدة وادى النيل مع جلاء الجنود الأجنبية عن الوادى كله ستكون نظرة مصر إلى المشروعات المائية في السودان نظرة مختلفة كل الاختلاف عنها في الوقت الراهن . وأنها حينذاك لن تخشى تحكما من الأجنبي ولا استغلالا . وبهذا يتم كل مشروع منها تحت رقابة مصر باعتبارها الشقيق الأكبر على أساس أن يكون الإلتفاع المائى لمصر والسودان معا والارتفاع الزراعى أو الصناعى المحلى للسودانيين في السودان وللمصريين في مصر . وسترى مصر من واجبها الأول أن تعمل على تمكين جميع المساحات الصالحة للزراعة بين حلفا والخرطوم من الرى بواسطة الطلبات على النيل . أسوة بما فكرت فيه ونفذت بعضه بالنسبة لأراضى بلاد النوبة . كما أن مصر لن تغفل الاستزادة من المساحات التى تزرع بأراضى الجزيرة لصالح أهل السودان أنفسهم على أسس تختلف تماما عما جرى عليه الانجليز من انتزاع الأراضى من أيدي الأهل وتسخيرهم فى خدمتها بلا مقابل أو بمقابل لا يسد الرمق وكما كان ذلك دأبهم فى مصر أيضا وإنما فى صورة أخرى ذلك أنهم كانوا يختصون الشركات الانجليزية بالمحابة ويستغلون المشروعات المائية لفائدة الأراضى التى يمكنون تلك الشركات فى مشتراها بأثمان اسمية لا تذكر وأصرح مثل لذلك أن الانجليز وهم يسيطرون على شئون مصر منحوا الشركة السير أرنست كامل الانجليزية امتيازاً بامتلاك ورى ستين ألف فدان فى سهل كوم امبو ليزرعوها زراعة صيفية ونبيلة بينا أراضى الأهالى المساكين التى تقع على جانبي النهر فى نفس هذه المنطقة لا تتمكن من الرى الحوضى إلا مرة واحدة فى كل عشرة أعوام . وكان من نتيجة السماح برى أراضى شركة كوم امبو صيفا وشتاء ان لحق الضرر بأراضى الأهالى الواقعة تحتها بما تسرب إليها من مياه الصرف المحملة بالأملاح .

(خامساً) أن على مصر ألا تشرع بالمرّة فى تنفيذ أى مشروع فى السودان إلا بعد أن يظهر الوادى نهائيا من الحكم الإستعمارى وحينذاك تستطيع



مصر أن تضع وتنفذ برامج لمشروعات مائة تناول خير الوادى كله مصره .  
وسودانه على السواء .

(سادسا) أن الانجليز الذين يتشبثون بالبقاء على مقربة من قناة السويس  
باسم حمايتها كمر إلى أجزاء من مستعمراتهم مع أنها ليست الممر الوحيد .  
— أقول أن الانجليز وهذا شأنهم لا يقبل منهم أحد المنازعة في حق مصر  
والسودان في الاتحاد باعتبار الشطرين وطنا واحداً ينتفع بنهر واحدهو أصل  
وجود ذلك الوطن وعليه معول حياة أبنائه المتخذين في الدين والأصل  
واللغة والعادات وغيرها .

أيها السادة :

لقد سمعتم من بعض حضرات المحاضرين كما قد قرأتم في الصحف عن  
الحركات التي بدأت انجلترا تصطنعها في بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لخلق  
حقوق جديدة ليوغندا وزيادة عدد الشركات في النيل . وهذه الحركة بالغة  
لا من ناحية الاتجاهات السياسية فقط وما يمكن لانجلترا أن تستغلها من  
ورائها . وإنما تناول هذه الخطوة أيضا كميات المياه التي تنساب من البحيرات  
إليها والتي تعتبر حقا ثابتا لنا . لأنه إذا أريد تخفيف تكاليف توليد القوى  
الكهربائية أو زيادة مقدار تلك القوى فإن ذلك يستدعى زيادة السقوط  
المائى الذى يستتبع زيادة الحجز وبالتالي انقاص كميات المياه التي تنساب  
من البحيرة .

لهذا فإنى أهيب بينى قومي جميعا أن يتنبهوا لهذا الخطر وأمثاله وأن يحذروا  
نتائجهم وأن يعملوا على أبطال كل محاولة من هذا القبيل حتى يجنبوا وادى  
النيل شرور هذه المؤامرة واحباط هذه التدابير .

وإنى أناشد الوطنية المصرية أن تهب لمطالبة الحكومة وكل هيئة مسئولة  
في البلاد بسرعة التدخل لوقف هذه المحاولات والاحتكام العاجل إلى الهيئات .

الدولية المختصة حتى لا تزي البلاد نفسها في وقت قريب أمام الامر الواقع  
الذى يؤثر تأثيراً شديداً في حياتها .

أيها السادة :

هذه هي حجتنا وتلك هي أدلتنا في الكلام عن وحدة وادى النيل التي  
سجلتها الطبيعة وأيدها الصالح المشترك لشطرى الوادى وباركها نهوض  
المصريين والسودانيين معا للمطالبة بتحقيقها وإجلاء الأجنبي عن وطنهم  
الواحد ليتفرغوا لإدارة شؤونهم بعيدين عن تحكم المستعمرين في ظل حكم  
مموحد تحت تاج الفاروق ملك الوادى حفظه الله ورعاه .



طبعة الاعتماد بمصر